



فتحي الشرنابي

fathi9595@gmail.com

عدة أسابيع، ولاتزال هناك معلومات رسمية بأن هناك قرارات أخرى سيتم الإعلان عنها في الأيام القادمة لمعالجة قضايا المظالم الجنوبيه. المهتم أنه منجميل والمفرح أن يكون هناك قول يتبعه الفعل، وأن تكون هناك إرادة سياسية لإعلاء صوت الدولة من جديد، خصوصاً بعد أن ترك الشعب لوحده، ووجدت كثير من النزعات السلبية طريقها إلى واقع الحياة، وأصبحت كثير من الجماعات على استعداد لحمل السلاح وسفك الدماء، أو لإشعال نار الفتنة والكراهية.

وجميل أيضاً أن تعي الدولة ذاتها وما يدور حولها في الوقت الذي وعى الشعب وجميع الأطراف المتنازعة حاجتهم لوجود الدولة، وحمية أن تكون الدولة هي سيدة الموقف وصاحبة الكلمة المسموعة لدى الجميع، فالقبيلة اليوم تبحت عن الدولة، والأحزاب تبحت عن الدولة، وأصحاب المظلوميات يبحثون عن الدولة، وعامة الشعب بحث أصواتهم في السنوات الأخيرة وهم يبحثون عن الدولة. ونحن نقول: إن على الدولة اليوم أن تواصل خطواتها لإعادة تموضعها في واقع الناس ومواقفهم الخلفية، بما يضمن استعادة هيبتها وكبحها جماع أي طرف لا يزال مصراً على تهмиشها وإقصائها، فلا مستقبل كما ينبغي إلا بالوجود الفعلي للدولة.. لا بد أن تكون أمام دولة قوية تستطيع إدارة تكوينها الاتحادي الجديد بنجاح.



عبدالرحمن مراد

تبدأ من مدخلاته الأساسية وهي الحوار، والوصول إلى الحوار لا يبدأ إلا من مدخلاته الأساسية وهي التعايش والقبول بالأخر واحترام خياراته وقناعاته ولا سبيل إلى الاستقرار إلا بالصياغة عقد اجتماعي قائم على التوافق وتكفل مضامينه حق المواطنة والمشاركة وصناعة المستقبل وتضع الأسس والشوايط التي تمكن المجتمع من الانتقال والنهوض، وتحد من مخاطر الفساد وبيئته وبحيث يكون تعبيراً عن ذات حضارية تتجذر في عمق التاريخ لا تعبيراً شكلياً وافداً من خارج ذلك النسق الثقافي لهذا المجتمع. وفي ظني أن الاستعراق في الآخر والنوق به إلى درجة اليقين المطلق دوران في مناهات العقدة البيزنية، والعقدة البيزنية تيهن لا يفضي إلا إلى فراغ.

فالذين يبحثون عن الاستبدال من خلال التذكير بالقوة والوجود والفاعلية وبإمكانية النار والانتقام ومن خلال إضعاف منظومة الحزام الأمني وتبديد القوة في جهات قتالية شتى إنما يحاولون العيث بعينه ولا يحصلون مشروعاً نهضوياً وغايتها الوصول إلى السلطة.. ونرى أن الانتقال قضية وطنية توافقية لن تأتي من الخارج ولكنها وليدة الحالة الوطنية وتجلياتها وهي قضية وطنية صرفة لا معنى للمعالة فيها أو لالانها، إن لها متنازيرنا لا بد لنا من إحتزاز عقباتها النفسية والثقافية والسياسية.. واليمن تنتظر منا أن نضع ألفاً حضارياً لا تكوفاً واجتراراً لعثرات التاريخ المختلفة والمتعددة.



محمد محمد إبراهيم

mbrahim73477818@gmail.com

موحد اليمنيين.. "كأن روحي مقبلة على عيد"

صباح - ما يقرب الـ(5) كيلو مترات مشياً على الأقدام في الجبال الوعرة، ومثله زميله علي زيد علي صالح.. وكان أمامي الشخصية العسكرية والاجتماعية النشيطة المقدم منصور عبده حسن الجرايدي، وكثر من أبناء المنطقة (تربويين عربي-مجتمعية-عساکر) ..

كنا في نقاش جذبي حول كثير من تفاصيل المشكلات والواقع المجتمعي، وبالكان نسمع بعضنا في المجلس المكتظ بالبشر والسياسة بمعناها الواسعة الجدي.. ولكن تناوبات هذه الغفمات الرمزية وجهتنا إيجابياً باتجاه أهدب وحضوره الوطني والوجداني والعاطفي والصوفي، وكثرت أن أتحدث لن حولي بالشائعة، لكن سرعان ما صدني الرفض القطعي للتصديق بالشائعة، كون موت أيوب -في نظري- يعني زلزال الجماهير اليمنية، ويعني ابتداء حياته الحقيقية (لكن موت المجيد الفذ يبدأه وولادة من صيها ترضع الحُفْبُ).. ولذا استموت الأجيال وحيها أيوب موحد لها، كما وُحد اليمنيين في ربيع الصراع السياسي، حين اختلفوا في كل شيء حد الكفر والجحود والقبول بالأخر، وظل أيوب "ترجمان الفضول" صادحا في جماهير كل الفرقاء:

(وهيذاك العام الغالي/ وهل يغلي عنك دم يصون سموحك الغالي/ وفجر حاكه قلمٌ

عشقنا من طفولتنا/ ووجهك شفق من بولد عيدنا.. وانت ليس سواك/ بعد الله من بعيد) ومع العودة من القرية كان أيوب نبض الرحلة إلى صنعاء، لتعزف آثاره ارتعاش الفرح والأمل والتفائل لليمنيين بتجاوز أعباء وثقافة حل القضية الجنوبية، وتروى أحيته في دمي وروود هواجيمي، مُجَدِّدة حبال لم يزل يزهق قصائد وعناقيده من الروجوي:

(من المقاري شاشعُ التغاريد / وشخج معان وارفغ الزغاريد / كأن روحي مقبله على عيد) ..

طلبت يا أيوب حيا مُعافي، وطلبت يا أيوب إذا اختار رب الخمال لك الرحيل، لتفتح لحضورك ألف باب على المكاة السامية في الوجود اليمني.. لقد حملت رسالة وحدوية مكاناً وإنساناً، فاتصرت للغناء من عبث الريع السياسي خارج أسوار القيم النبيلة، وجعلته بلسما يرم الغفوس حين تعصف سنة الخلاف بالمواطن الصادقة.. وأنت شائعة موتك واليمنيون يصومون على تماس الوجود السياسي.. لنأتأكد أن الأمل لم يزل يحودنا إلى مستقبل أجمل.. ورحم الله "الفضول" عبدالله عبدالوهاب نعمان، توأم روحك، ومذيت الفن العاطفي الطاهر، وذروة سنام القصيدية الوطنية..

إذا ما وُجدت الجهود المخلصة أن يقود الدولة إلى استعادة هيبتها وهيمنتها على الواقع بحيث تصبح كالشمس حين تدور حولها الأفلاك في مسارات محددة. وللحقيقة فإننا اليوم نشهد نشاطاً مكثفاً بدأنا نشتم منه رائحة الدولة.. هناك جهود وخطوات فاعلة تسعى اليوم لتذكير كل القوى المتنافسة أو المتصارعة بأن هناك دولة لا مناص من إحيائها وسماح صوتها؛ لأن عودتها إلى الواجهة ستحقق مخرجا للجميع، ولحل لمشكلاتنا كلها إلا بعودة الدولة وهيمنتها وهيبنتها. معلوم أن الدولة تعني وجود مؤسسات حقيقية، لئن أقر إن السعي الدؤوب لحل المشكلات من خلال لجان رئاسية تعمل بجد وإخلاص وبإشراف مباشر من رئيس الجمهورية يعد خطوة مهمة على طريق عودة الدولة للإسماك بزمام الأمور وفرض الحلول وقول الكلمة الفاصلة التي تراعي مصلحة الشعب .. هناك لجان رئاسية في الجوف وفي حجة وفي صعدة تعمل على إيقاف إطلاق النار هناك، واستلام المواقع القتالية من الأطراف المتنازعة لتحل فيها قوات حكومية، وستظل هذه اللجان تراقب من سيرחק الاتفاق لتتخذ الدولة منه موقفاً جيداً .. وفي حضرموت لجانة رئاسية تستعمل بجديية وبرعاية مباشرة من رئيس الجمهورية لتنفيذ المطالب القضايا العادلة لأبناء حضرموت، وعلى السبيل نفسه لا تزال لجنتنا معالجة قضايا الأراضي والمبعدين قسراً في إدارة مهامها وتتخذ القرارات التي وجدت طريقها إلى التنفيذ بقرارات جمهورية صدرت قبل

هناك جملة مؤثرات تضافرت في القضاء على هيبة الدولة في السنوات الأخيرة، لاسيما العامين المنصرمين .. من هذه المؤثرات - وليس كلها - ما كان ضرورياً لمرور المرحلة الانتقالية بسلام وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني، فقد كان قلب (الدولة) في كثير من الأحيان يبدو واسعاً أمام كثير من مظاهر الاستفزاز التي تستثمر الوضع لتنفذ مخططات تهدف إلى إدخال الوطن في فوضى وأفلات يصعب معها العودة، لكن الدولة في هذا التصير دفعت الثمن من هيبتها وهيمنتها على الجميع، حتى تجرا عليها كل طامع ومارق وحاقد وسخيف .. وأخذوا يسومون مصالحها ومؤسساتها والقوانين والأنظمة التي ترعاها سوء العذاب.

ووجدنا كيف أن الدولة حين تنقذ هيبتها وهيمنتها تحاول الحرب أن تطل برأسها، وتكثر الأطراف التي ترغب في إشعالها أو تغذيتها؛ لأن الدولة حينئذ تفقد القدرة على الإقناع، وتضيق من يدها الأوراق التي يمكن أن تضغط بها، وبالتالي تخرج الأمور عن سيطرتها وتصبح هي نفسها مستضعفة من جملة من تستضعفهم القوى غير المتعاضدة مع فكرة الدولة، وإن اضطرت إلى التعامل معها بوصفها أمراً واقعاً.

لكن من الطبيعي أن يظل إحساس الدولة بنفسها مستمرّاً، ويعبها بالوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها والمكانة التي ينبغي تلتاها، ووجود هذا الوعي من شأنه وتاريخية للقيام بدورها في هذا الظرف الدقيق، واضعين نصب أعينهم المصلحة العليا للوطن..

ومرة أخرى يجدد مجلس وزرائنا التأكيد على أنه سيواصل أداء مهامه وواجباته المناطة بها بنفس الروح والعمل كفريق واحد متماسك، لخدمة المواطنين، والحفاظ على الوطن واستقراره وأمنه، حتى لا تضيق الفرصة التاريخية التي توافرت لليمن في تغليب الحكمة واختيار الحوار كنهج للتغيير والشامل والمنشود..

وكما ورد في الخبر يبدو جلياً أن الزلماة الذين حرروه أرادوا الرد على ما وصفوها بحملة التشويش والافتراءات والتشويه والتضليل التي تمارس على حكومة الوفاق الوطني من قبل بعض الوسائل الإعلامية ..

وهي الحملة التي جاء في الخبر أنها لا تستهدف الحكومة فحسب، وإنما تحمل في ثناياها أهدافاً غيبر منصومة منعت الخبير إياه - إلى إعادة الوطن ليس إلا قبل 2011م وإنما أيضاً وكما تشير الوقائع إلى ما قبل 1999م، فضلاً عما تحمله من مرام لإشاعة الفوضى والحاق الأضرار الفادحة بالوطن والمواطنين وإقلاق السكينة العامة للمجتمع..

وفي فقرات تالية من الخبر لا حلفنا أن مجلس الوزراء دعا جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والإعلاميين وأبناء الشعب اليمني الأبي إلى الوقوف صفاً واحداً ضد كل التحديات والمخاطر التي تحدق بالوطن في هذه الظروف الدقيقة ..

وفيما بعد يطالعنا الخبر بأن رئيس الوزراء أكد خلال الاجتماع تحييه بأي شكوى ضد أي عضو من أعضاء الحكومة أو ضده شخصياً.. مبيناً أنه سيتم إحالة أي شكوى إلى التحقيق شريطة أن تتضمن هذه الشكوى الأدلة والوثائق التي تثبت ممارسة أي وزير أو حتى شخص رئيس الوزراء للفساد. بعد ذلك ينقلنا الخبر إلى ما دثر عقب بالفعل في الاطلاع عليه، رغم أن صياغة الفقرة محيرة بعض الشيء ..

إننا كيف يناقش مجلس الوزراء مشروع خطة الأداء الحكومي لعام 2014م، بناء على المذكرات المقدمة من أمين عام مجلس الوزراء بهذا الشأن.. ثم يكلف أمين عام المجلس بإعداد مشروع هذه الخطة وفقاً لعدد من الاتجاهات والمتمثلة في السياسات العامة الرئيسية !!!

هل ناقش مجلس الوزراء مشروع الخطة بالفعل أم أنه اطلع على مقترح مشروع الخطة.. وإذا كان العام 2014م قد بدأ بالفعل، فكان المفروض أن تكون خطة الأداء الحكومي قد أعدت وأقرت بالتزامن مع مشروع الوزارة العامة للعام الجديد. من المؤكد أن هناك خللاً في أسلوب صياغة خبر الاجتماع الأسبوعي الأخير لمجلس وزرائنا المقرر ..

ومن المؤكد أيضاً هنا فجرة في خير الكلام .. وليس إلى تحويل هذا الخبر إلى عبء على المستمعين والمشاهدين وقراء الصحف الرسمية، وربما إلى مجرد هدرة لا تغني

ولا تسمن من جوع ..

مدى مساهمة الجامعة في إصلاح القضاء

للقضاة، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية.

كما يجب توسيع صلاحيات مجلس القضاء الأعلى بشكل يسمح له بالاهتمام ومراقبة كل ما يتعلق بالقاضي، بدءاً من قبوله في المعهد العالي للقضاة إلى حين تقاعده مروراً بتكوينه وتعيينه وترقيته وانتقاله، وهذا يقتضي تخصيص ميزانية خاصة به وإعطائه جميع السلطات والإمكانات المالية والعنوية لتسهيل مأموريته وتفرغ أعضائه، فالإشراف الكلي على القاضي يجب أن يختص به المجلس المذكور، كما أن دوره يجب أن ينصب كذلك على حسن سير العدالة وهذا يقتضي أخذ رأيه واعتماده في القوانين المطبقة بصفة عامة.

التكوين المستمر فتح قسم ماجستير في كليات الحقوق ترتبط مواد هذا القسم بالقضاء التجاري من أجل تشجيع التقارب بين الجهاز القضائي والجامعة.

وحول إصلاح القضاء يجب الوقوف على المعيقات الحقيقية، ورسم الخطوط العريضة التي ينبغي أن يكون عليها الإصلاح، تأتي في مقدمتها دعم ضمانات الاستقلالية، وذلك بأن يكون لمجلس القضاء الأعلى الكفاءة الجديرة به كمؤسسة دستورية قائمة الذات، وتحويله حصرياً للصلاحيات اللازمة لتدبير المهام المهني للقضاة، فضلاً عن عقلنة تسير عمله، إضافة إلى مراجعة قانون السلطة القضائية، في اتجاه تعزيز الاحترافية والمسؤولية والتجرد، ودينامية الترقية المهنية

متخصصة والاعتماد على تكوين قانوني واقتصادي، والحث على ضرورة التأهيل قبل الالتحاق بالمعهد العالي للقضاء، والانفتاح على القانونيين المغارن.

هذا إضافة إلى مواكبة الواقع الاقتصادي الجديد كضرورة إدخال وتدريب بعض المواد في كلية الشريعة والقانون وكليات الحقوق اليمنية والمعهد العالي للقضاء كندريس مادة قانون البيوك وذلك لتكوين قضاة متخصصين في القضايا البنكية والتي من شأنها أن تعمل على النهوض بمستوى النظام المصرفي اليمني والتعريف به، دون أن ننسى ضرورة تنظيم ونشر البحوث والدراسات والتقارير التي تهتم بالقضاء. ومن بين القضايا التي يمكن أن تعتمدها الجامعة للمساهمة في

المحامى / معين علي الصباري

Maeen81ali@gmail.com

لا شك أن القضاء يساهم في تكريس دولة الحق والقانون فهو الضامن الأول والأساسي لحقوق الأفراد وموآة للديمقراطية وأداة للنهوض بالبناء والتطوير، فالجامعة يجب أن تكون من الوسائل التي تساهم في إصلاح القضاء في اليمن بشكل فعال.

إضافة إلى ضرورة مواكبة وملاءمة التكوين الجامعي لمتطلبات إصلاح القضاء في ظل تحديات عولمة القانون والاقتصاد وأن يكون للجامعة وسائل مساهمة في إصلاح القضاء.

على أن تكون تلك الملاءمة إشراك الجامعة في إصلاح القوانين، وبالرغم من مشروع قانون تعديلات السلطة القضائية، والتي اعتبرت خطوة جد هامة بالنهوض بصلاحيات القضاء

بالرغم من هذه المجهودات المبذولة، وقبيل أن يصادق عليه مجلس النواب، يستحسن أن تطالب اللجان التشريعية بالبرلمان عقد ندوات وأيام دراسية تحسيسية في الجامعات بحضور خبراء ومختصين في مجال القضاء والقانون كذلك إشراك المنظمات الحقوقية في عقد ندوات

تتعلق بإصلاح القضاء في سبيل خلق تقارب بين هيئة التدريس بالجامعة والجهاز القضائي، حيث أن التكوين الحالي في الجامعات اليمنية لا زال تكويناً تقليدياً فأغلب كليات الحقوق وكلية الشريعة والقانون تعتمد مساهمة عامة

من مشروع قانون تعديلات السلطة القضائية، والتي اعتبرت خطوة جد هامة بالنهوض بصلاحيات القضاء



خالد الصعفاني

khalidjet@gmail.com

هكذا نحلم بالعام الجديد

لسلطة القانون وطريق النظام ..وعرنا الحاجة المحدة لقضاء عادل وصارم وفاضل ..ووعرنا أننا بدون هبة دولة في كل المفاصل لا يمكننا أن نعيش لليمن الذي أردناه ..! فقط والأمين من ضبط إيقاع البقاع جميعها.. لا الألفة، وتشتت الأفكار أكثر من الإسهام في ترتيبها أو تجميعها ..عاما مفتوحا من الإعلام اللا مسؤول إلا في حدود ضيقه وحالات معدودة ..وقط على صادقا في نقل الماسي التي أصيب بها البلد من أقصاه إلى أقصاه في مشهد ومستوى غير مسبوقين ..

في العام الأخير أثبت اليمني أنه يتحمل صبرا يقو ما ذكره القرآن الكريم عن نبي الله أيوب

خير ، وهذا أقل وطأة من ما يجري في سوريا على سبيل المثال .. العام الأخير أضاف على جملة أحلامنا وأماننا بندا جديدا هو مطلب الأمن والأمان والاستقرار في الدائرة الأكبر ..أما سابق القائمة الطويلة فيتصدرها كما نعلم جميعا ارتفاع مستوى الخدمات الطبية والتعليمية ، وتوفر الغذاء وتحسن حال القضاء ، وزيادة الوعي المجتمعي والبيئي والجمعي نحو هذا البلد الكريم ، وحضور هبة القانون وروح النظام ، وتمكن حماة الوطن اليمني والأمن من ضبط إيقاع البقاع جميعها.. في اليمن اختبرنا عبر العقود الخمسة التي تلت الثورة اليمنية الدروس الأهم والكتيبة بتجنب مضمون مقولة الأجداد "الجهل طول الزمن عيب ..ووصلنا مع تلك الدروس إلى حقيقة ناصعة " من نوع أن الإقتصاد ليس حلا، وليست سياسات الاحتواء اللقوى والنافذين والمجرمين حلولا أيضا ..اختبرنا أيضا أنه لا دولة حديثة في ظل وجود السلاح .. وأنه لا بد من إخضاع القوى التقليدية

..حمل العام الميلادي 2013م لليمنيين الكثير من الألم لكنه لفتح لنا مؤتمر الحوار الوطني الذي يحيل به العام الحالي 2014م وتوقع أن يلد لنا يمنا جديدا بعد ذلك باعتبار هذا المؤتمر كما خطط له ضم أطراف الأمة وكل القوى المؤثرة أو الواعدة ويفترض أن يخط لنا عدواي العام الجديد السارة لكل اليمنيين ..

عامنا كان مختلفا عن عام العالم من حولنا ودول الربيع الأخرى في محيطنا العربي .. عام انتقالي شهد ربما أكثر "هدرة" على مستوى القضاء اليمني التقليدي ..كلام خمسة نجوم شهدت عليه جدران الكوميكس ودهاليز الطريق بينه وبين مقار سكن المؤتمرين الـ565 من كل أصقاع البلاد ..

..وما يجعلنا نرضى بالعام الفائت رغم أنه حمل لنا أحداثا دامية كان الهجوم على مجمع وزارة الدفاع أكثر كارثية من غيره وكان ضرب صالة عروس وخيمة عزاء أسوأ ما يمكن تصوره ..ما يجعلنا نقبل ذلك على مضض إيمانا بان ما يصيبنا كله